الاقتصاد الليبي بين تحدي الريع واستراتيجية التنويع

د. عز الدين زلي علي حشلوف
كلية الاقتصاد الخمس
جامعة المرقب
Ezdeen1973e@gmail.com

د. ميلاد إبراهيم عبدالله حامد
كلية الاقتصاد والتجارة زليتن
الجامعة الأسمرية زليتن
Milad.Hamed@asmarya.edu.ly

أ. إبراهيم مصطفى إبراهيم هويدي
كلية الاقتصاد والتجارة زليتن
الجامعة الأسمرية زليتن
e.hwidi@asmarya.edu.ly

أ. أبوبكر أحمد سالم الصداعي
كلية الاقتصاد والتجارة زليتن
الجامعة الأسمرية زليتن
abobakar.alsadae1987@gmail.com

المستخلص:

يستعرض البحث التحدي الهيكلي للاقتصاد الليبي الناتج عن الاعتماد شبه الكامل على النفط، ويهدف إلى تحديد خصائص الاقتصاد الريعي في ليبيا وقياس درجة التنوع الاقتصادي باستخدام معامل هيرشمان–هيرفيندال (HHI)، إضافة إلى تحليل أبرز معوقات التحول نحو التنويع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتُظهر النتائج تركيزاً شديداً للإيرادات النفطية، حيث بلغ مؤشر (HHI) مستويات تعكس اعتماداً يقارب 97% على النفط في بعض السنوات، بما يؤكد محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية. كما توصل البحث إلى أن جهود التنويع تعيقها أربعة عوامل رئيسية: غياب استراتيجية وطنية طويلة الأجل، ضعف البيئة الاستثمارية، إهمال القطاعات الإنتاجية الواعدة، وضعف أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة.

Abstract:

dependence on oil, and aims to identify the key features of Libya’s rentier economic structure and measure the degree of economic diversification using the Herfindahl–Hirschman Index (HHI). It also analyzes the main obstacles hindering the transition toward diversification. The study employs a descriptive–analytical approach. The findings reveal a very high concentration of oil revenues, with the HHI indicating dependency levels approaching 97% in some years, confirming the limited contribution of non-oil sectors. The study concludes that diversification efforts are constrained by four major factors: the absence of a long-term national economic

strategy, a weak investment environment, neglect of promising productive sectors, and the underperformance of small and medium-sized enterprises).

المقدمة

تعتمد ليبيا على العوائد النفطية كمصدر رئيسي للدخل، إذ يشكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي نحو 94% من الايرادات من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية، وهذه النسب الكبيرة تجعل أداء الاقتصاد الليبي مرهوناً بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، وبتراجع معدلات الإنتاج، فضلاً عن أن النفط مورد طبيعي آيل للنضوب (أبورونية، 2021، ص39). وتشير التقارير المحلية لبعض الدول وكذلك التقارير الدولية إلى حدوث تحسن في التنوع الاقتصادي في عدد من الدول العربية مثل؛ دول الخليج التي تبنت سياسات ساهمت في تنوع مصادر دخلها شملت الدخول في قطاعات قيادية لا تعتمد كثيراً على القطاع النفطي، بينما لاتزال دول أخرى عربية نفطية تشهد تركزاً في قطاعاتها الأولية خاصة قطاع البترول والغاز وتأتي ليبيا والعراق في مقدمة هذه الدول (حسن وآخرون، 2023، ص6).

تحتاج ليبيا إلى تنويع اقتصادها للحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، خاصة أنها تمتلك العديد من الموارد الطبيعية، خلاف النفط والغاز، والتي لها القدرة على دفع عجلة التنمية، ولكنها لم تستثمر بالشكل الأمثل. ويكتسب موضوع التنوع الاقتصادي زخمه ويفرض أهميته بعد أن أدركت الدول الريعية وليبيا من بينها، وجود اختلالات وتشوهات وصولاً إلى أزمات كبيرة في بنية اقتصادها وهيكلها المالي، مما انعكس على كامل المجتمع وعلى أداء إدارتها العامة في الدولة، والسبب في ذلك اعتمادها على مورد واحد للدخل والمتأتي من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ممثلة في النفط مما جعل اقتصادها يتصف بالأحادية، وتتجلى خطورة هذا النوع من الاقتصاديات في أنه معتمد على أسعار النفط انخفاضاً وصعوداً، مما يؤثر بالتالي على النمو والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذا البلد. ووفق هذه المعطيات تبحث هذه الورقة هذا الموضوع من خلال التقسيم التالي:

- الإطار العام للدراسة ويشمل المقدمة ومشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وفرضيته وأهميته النظرية والعملية والدراسات السابقة ومنهجية البحث.
- الإطار النظري وفيه يتم عرض مفهوم التنوع في الاقتصاد وأهميته.
- الإطار التحليلي ويتضمن ثلاثة أجزاء وهي: أولاً- بنية الاقتصاد الريعي في ليبيا، ثانياً: تحليل مؤشر التنوع في الاقتصاد الليبي، ثالثاً: معوقات استراتيجية التنويع في الاقتصاد الليبي والمقترحات حيالها.
- الخاتمة والتي تتضمن النتائج والتوصيات من هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

يتصف الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، فهو اقتصاد أحادي القطب يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإنفاق الحكومي والذي يشكل أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (الكفري (2022) ويعد

الاقتصاد الليبي أقل الاقتصاديات النفطية تنوعاً، كما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد موجه ويدار مركزياً ويهيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية المكونة له (شامية، 2016، ص4) ويُمثل التنويع الاقتصادي تحدياً هيكلياً محورياً وأولوية استراتيجية، وحلاً ربما مازال بعيد المنال، ولازال يراود أصحاب القرار الاقتصادي في ليبيا.

تتمحور المشكلة البحثية حول استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي شبه الكلي على الموارد الهيدروكربونية، (النفط تحديداً) مما يخلق حالة من الهشاشة الاقتصادية المفرطة تجاه تقلبات أسعار الطاقة العالمية، ويفاقم التحديات المؤسسية الداخلية المتمثلة في الفساد وضعف الحوكمة، وانتشار البطالة والتضخم، ويكمن السؤال المحوري المطروح في هذه الدراسة وهو: ما واقع الاقتصاد الليبي الريعي، وماهي معوقات التحول إلى استراتيجية التنويع.

أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ماهي الخصائص البنيوية للاقتصاد الليبي كنموذج للدولة الريعية؟
2. ما درجة مؤشر التنوع في الاقتصاد الليبي؟
3. ماهي أبرز معوقات التنوع في الاقتصاد الليبي وماهي المقترحات المناسبة؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم المقدرات الاقتصادية للدولة الليبية بتحليل أهم مؤشرات التنوع في هذا البلد، ومدى إمكانية مساهمة مقدراته في تنويع مصادر الدخل للتقليل من الاعتماد على النفط، كما يسعى أيضاً إلى توضيح أهم التحديات التي يمكن أن تعيق أي مجهودات تبذل في سبيل تنويع الاقتصاد الليبي وبالتالي يهدف البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1. تحديد الخصائص البنيوية للاقتصاد الليبي كنموذج للدولة الريعية.
2. قياس وتحليل درجة التنوع في الاقتصاد الليبي باستخدام معامل هيرشمان.
3. معرفة أبرز معوقات التنوع في الاقتصاد الليبي والمقترحات المناسبة

فرضية البحث

يفترض البحث الفرضية التالية: "لايزال الاقتصاد الليبي الريعي يعاني من عدة اختلالات وصعوبات مما يدفع إلى صرورة تبني استراتيجية وهيكلية شاملة للوصول إلى اقتصاد متنوع".

أهمية البحث

تنقسم أهمية البحث إلى أهمية نظرية وأهمية عملية، كما يلي:

1. الأهمية النظرية: يساهم هذا البحث في إثراء أدبيات الاقتصاد الريعي والتطرق لنظريات التنوع وقياسه في سياق دولة تعاني من سيطرة سلعة واحدة، قد استخدمت ورقة النفط كورقة للتجاذبات السياسية في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي. كما يقدم نموذجاً تحليلياً للعلاقة بين الريع النفطي والتنوع الاقتصادي وفق الحلول النظرية المدعمة ببيانات عملية.

2. الأهمية العملية :تتمثل الأهمية العملية في تقديم توصيات قائمة على الأدلة وموجهة بشكل خاص لصنّاع القرار الليبيين في المجال: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مستفيدة من قراءات معمقة للواقع الاقتصادي والتشريعي الحالي، للمساعدة في صياغة استراتيجيات إصلاح هيكلي مستدامة وواقعية، والهدف الاستراتيجي هو التخلص من مأزق الاقتصاد الريعي المعتمد على سلعة النفط وفي بلد يمتلك الموارد الكافية والبديلة لانتشاله من هذا المأزق.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يقوم بوصف بنية الاقتصاد الليبي وتطور مساهمة القطاعات الإنتاجية فيه، ومن ثم تحليل البيانات النوعية والكمية المستقاة من التقارير الرسمية والأكاديمية لتفسير العلاقات السببية بين الريع والتنوع والمعوقات، مع التركيز على بيانات الإيرادات ومساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية وعرض وتحليل المعوقات التي تحول دون تفعيل استراتيجيات التنوع واقتراح الحلول الممكنة والواقعية.

الدراسات السابقة

نعرض في هذا الجانب بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التنوع الاقتصادي والتحديات التي واجهت مسيرته خاصة في الدول المشابهة للحالة الليبية، ومن بين أهم تلك الدراسات نجد دراسة حديثة (لحاوي وحفصي، 2022) بعنوان "قياس وتحليل أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للفترة من 2000- 2020" وتبين نتائج الدراسة ضعف درجة التنوع الاقتصادي في الدول المشمولة بالعينة ماعدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي أظهر مؤشر التنوع نتائج إيجابية حيال أداءها، كما بينت نتائج الدراسة أن الإيرادات النفطية ودرجة التنوع الاقتصادي له أثر موجب على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

كما بحث (بغني، 2018) في دراسته بعنوان: "التنويع الاقتصادي وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990-2018" واقع ودرجة التنوع في الاقتصاد الليبي وأثر هذا التنوع على النمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف درجة التنوع في الاقتصاد الليبي وهو ما انعكس سلباً على عدم استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا. وكذلك أجرى فريق من الباحثين ممن يتبعون صندوق النقد العربي دراسة (حسن وآخرون، 2023) بعنوان: "التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات"، وقد اعتمدت الدراسة في قياس التنوع الاقتصادي على مؤشر هيرشمان، وقد بينت الدراسة تراجع مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية بحوال (39%- 28%) من عام (2005-2021) بينما ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من (8.7%) في عام (2005) لتصل في عام (2021) إلى (10%)، وعلى مستوى التنوع الاقتصادي -وهو ما يهم هذه الدراسة الحالية- أشارت النتائج لتحسن المؤشر في دول الخليج وفي الدول الأخرى، وظهر بدرجة تركيز عالية نسبياً.

ومن الدراسات المهمة أجرى كلاً من: (علي وبوشيحه، 2025، ص ص10-27) دراسة بعنوان: "أثر الناتج الزراعي والصناعي على الإيرادات العامة في ليبيا" دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2020م، التي هدفت إلى قياس أثر كل من الناتج الزراعي

والصناعي على الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة، وكانت أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة؛ أن الايرادات العامة تتأثر بالناتج الزراعي والناتج الصناعي، وأن هناك علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين الناتج الصناعي والإيرادات العامة.

كذلك أجرت (ليلى مرغم، 2024) دراسة بعنوان: "أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، دراسة تطبيقية على الدولة الليبية، (2002– 2022)، وقد بينت النتائج لهذه الدراسة وجود أثر إيجابي لمؤشر الاستقرار السياسي على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الإطار النظري "مفهوم التنوع في الاقتصاد وأهميته"

يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (مرزوك،2014، ص143). ويعبر التنوع عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة، وعدم الاعتماد على قطاع أو منتج واحد (بن عمرة، 2021، ص18). ويناسب الحالة الليبية التعريف التالي: التنوع الاقتصادي هو: "عبارة عن تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات وبالتالي الإيرادات الحكومية" (2003, Ugo, p.12).

وتركز نظرية التنويع الاقتصادي على فكرة أن الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر دخل وحيد مثل النفط أو المواد المعدنية الخام تصبح أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية، وبالتالي يعتبر التنويع الاقتصادي عبر تعزيز القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة والخدمات أمراً أساسياً لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام، ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أن التنويع الاقتصادي يعزز من القدرة التنافسية ويزيد من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية (بن أودينة ومعتوق، 2025، ص7). إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات تدفع إلى الأخذ باستراتيجية التنوع خاصة في حالة البلدان النفطية، أهمها:

1. اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
2. اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة، وعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.
3. إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية (ضيف الله، ولبزة، 2016، ص4).

ووفق ما سبق بيانه توجد مبررات للتنوع الاقتصادي، فالتنوع يرتبط بشكل عام بالمشاركة في الإنتاج وتقسيم الاستثمار على القطاعات الاقتصادية المختلفة للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد، أو قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، ويقلل

التنويع الاقتصادي بحيث لا يتم الاعتماد على مورد معين وعائداته، من خلال تطوير الاقتصاد ومصادر الإيرادات، وفي الوقت نفسه يقلل من دور القطاع العام ويعزز دور القطاع الخاص، مما يعني أن عملية التنويع الاقتصادي تدل على الاعتماد على زيادة عدد القطاعات التي تشارك في الإنتاج بصفة عامة، كما أن عملية النمو الاقتصادي في جانب الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات هي التنويع الاقتصادي، أي أنه ليس من الضروري زيادة الإنتاج، ولكن تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية لضمان الاستقرار على المدى الطويل (بن علال، 2021، ص504). ويمكن حصر أهم مبررات التنوع الاقتصادي في النقاط التالية:

1. إن الاقتصاديات المتنوعة أقل عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية من الاقتصاديات المتخصصة، وهذا يظهر عن طريق تقليص المخاطر الناجمة عن انخفاض الصادرات خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، وبالتالي تكون معرضة لانخفاض الأسعار التي تكون سبب في انخفاض عوائد الصادرات، مما يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على تغطية الواردات في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك فالتنوع يعمل على توسيع قاعدة السلع المصدرة، لتفادي الخسائر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع المصدرة (داوود،2021، ص126).
2. الاتجاه نحو بناء اقتصاد قوي ومستقر يمكنه مواجهة الأزمات وضمان حالة الاستمرارية من أجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية، والعمل على تنفيذ الخطط، فإن الدولة المستقرة اقتصادياً تشجع على جذب الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
3. في ظل الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد للدخل يكون القطاع العام هو المهيمن عليه، ويكون هناك ضعف في القطاع الخاص، بينما في حالة التنويع الاقتصادي تكون هناك حالة من التوازن بين القطاعين يتم من خلالها توفير الحافز للقطاع الخاص والعام وخلق التنافسية بينهما (الطائي، 2021، ص47).
4. إن التنويع الاقتصادي يسهم في ضمان الأمن الغذائي وهي الحالة التي يسعى لها أي بلد خاصة في أوقات الأزمات والحروب والحالات الطارئة، وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية (المنصوري، 2022، ص27).
5. التنويع الاقتصادي يحمي الدولة مما يعرف بظاهرة المرض الهولندي، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول باستغلال ثرواتها الطبيعية من النفط بشكل يؤدي إلى زيادة صادراتها النفطية وارتفاع قيمة عملتها المحلية قياساً بالعملة الأجنبية، ومن ثم التأثير سلباً على أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية (عبد الرحمن، 2023، ص186).

ويقاس التنوع الاقتصادي بعدة مقاييس إحصائية تتفاوت كفاءتها ومناسبتها حسب أغراض القياس، فبعضها يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، والبعض يعتمد يقيس التركيز كمؤشر جيني، ويعتبر مقياس التنوع هيرشمان (Herfindahl–Hirschman Index) من أشهرها على الإطلاق وتطبق عليه عدة متغيرات (مؤشرات) من أبرزها الناتج المحلي الإجمالي حسب

القطاعات الاقتصادية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الناتج النفطي وغير النفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها الإيرادات النفطية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، ولقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولة تحديد الدول الأقل نمواً معياراً للتنوع الاقتصادي يتكون من أربع عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار تركيز الصادرات (الخطيب، 2014، ص211) ومن بين مؤشرات التنوع الاقتصادي نجد معدل ودرجة التغير الهيكلي، وتدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن (أحمد، 2015، ص196).

الإطار التحليلي

يُعدّ النفط، منذ اكتشافه وتدفقه التجاري القوة التشكيلية والمهيمنة على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ليبيا، لقد أدى الاعتماد المطلق على الإيرادات الهيدروكربونية إلى خلق نمط اقتصادي خاص يُعرف بـ الاقتصاد الريعي، الذي يتسم بالتقلب الحاد، وضعف القاعدة الإنتاجية، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وغياب الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات غير النفطية، إن فهم وإدراك طبيعة هذه البنية الريعية ليس مجرد ترف أكاديمي، بل هو نقطة الانطلاق الأساسية لأي إصلاح اقتصادي مستدام، لذلك، يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل البنية الريعية للاقتصاد الليبي من خلال تحديد خصائصه الأساسية ومنهجية عمله، كما يسعى هذا الجزء إلى تقديم تحليل كمي دقيق لدرجة تركُز الإيرادات، باستخدام مؤشرات مثل هيرشمان–هيرفيندال (HHI)، وتوضيح الأثر السلبي لهذا التركز على أداء ومساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، مما يمهد الطريق لبلورة استراتيجية فعّالة للتنويع وكشف المعوقات واقتراح الحلول الممكنة.

1. بنية الاقتصاد الريعي في ليبيا

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على العوائد النفطية، إذ تمثل عصب الانفاق الحكومي ومورد أساسي للدخول والمشاريع وغيرها من البرامج الاقتصادية، وتعتمد على الواردات في الاستهلاك وتوفير مدخلات عناصر الإنتاج، حيث تفتقر ليبيا إلى العديد من الموارد الخام والسلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية أو حيوانية، ويعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً معتمد أساساً في بنيته على سلعة واحدة غير متجددة، ألا وهي النفط، وكل وسائل الإنتاج فيه مملوكة تقريباً للدولة الليبية (أبورونية، 2021، ص51). وعند الحديث عن الاقتصاد الريعي فهذا يقودنا إلى تعريف هذا الاصطلاح، فالريع كما في قواميس اللغة يعني النماء والزيادة، جاء في لسان العرب لابن منظور: "رَيْعُ كلِّ شَيْءٍ ورَيْعانُه: أَوَّلُه وأَفْضَلُه، ويعني الأرض المرتفعة" (ابن منظور (1994، ج8، ص ص139–140)، وقال ابن فارس عن الريع: "ومن معانيه: النَّماء والزيادة، ويقال إنّ رَيْع الدُّروع: فضول أكمامها وأَراعت الإبلُ، نَمَتْ وكثُر أولادُها ورَاعَت الحِنطةُ زَكَت" (ابن زكريا، 1972، ج2، ص468). ويعرف الريع في الاصطلاح الاقتصادي حسب النظريات الاقتصادية وما رأه الاقتصاديون كما يلي:

1. الريع عند الكلاسيك: يعتبر آدم سميت (1723–1790) أول من تناول مصطلح الريع واعتبر الريع فائض تفاضلي يتحدد في النتيجة عن طريق السعر، فهو يرى الريع بأنه عنصر من عناصر النفقة شأنه في ذلك شأن دخل سائر عناصر الإنتاج، وهذا

يبدو واضحاً عند حديثه عن عناصر الثمن الطبيعي للسلعة في الفصل السادس من كتابه ثروة الأمم، ذلك لأن الأرض – حسب رأيه – التي لا تتلقى ريعاً لا تعطي زرعاً لاحقاً (سميت، 2007، ص214). أما ريكارودو (1772-1825) فاعتبر في نظريته أن الريع هو ذلك الجزء من ناتج الأرض يدفع للمالك نظير استخدام قوى الأرض الأصلية التي لا تستهلك (علي، 1979، ص44).

2. الريع عند النيوكلاسيك (الحديثون): فرّق أصحاب هذه النظرية بين الريع وشبه الريع، فرأوا أن الدخل من الأرض وهباتها الأخرى المجانية هو الريع، أما شبه الريع فهو ينطبق على الدخل المشتق من الأجهزة والآلات التي هي نتاج مجهود الإنسان (حمودة، 2006، ص376).
3. الريع النفطي: يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية لاستكشاف وإنتاج وخزن ونقل وتكرير وتسويق النفط، وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، وغالباً ما يحتسب صافي الريع بعد طرح تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط، معبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام، والدول المستوردة عن طريق ما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المستوردة (عبد الله، 2006، ص235).

ونصل إلى تعريف الاقتصاد الريعي فيعرف بأنه: ذلك الاقتصاد في بلد ما الذي يعتمد على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط، إذ يعتمد على المبادلات التجارية، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب استهلاكي يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً عدة نماذج لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الإيراد، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر قطاعات إضافية تساهم في تنويع العمل، وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو مرهوناً بتطور أليات الريع داخلياً وخارجياً (صالح، 2013، ص128). ولقد صاحب ظهور اصطلاح الاقتصاد الريعي ظهور مفهوم الدولة الريعية، ويعتبر الباحث الإيراني حسين مهداي أول من اهتم بهذا المفهوم، وكان ذلك في السبعينيات من القرن الماضي، في مرحلة الطفرة النفطية، وقد طرح مهداوي سمات للدولة الريعية بأنها الدولة التي لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، فهي لا تخضع لمحاسبة المواطنين، بل هي مستقلة سياسياً انطلاقاً من استقلالها الضريبي، ثم أنها دولة تعتمد سياسة توزيعية بدلاً من سياسة إنتاجية، ويمكن القول أنها الدولة التي تعتمد في إدارتها لشؤون البلاد على عائدات من الخارج مما ينتج عنه حالة ركود اقتصادي وهيمنة ثقافة الانفاق العام على مقدرات البلد مما يضعف معدلات النمو الاقتصادي (عبد الاوي، وأبو بكر، 2022، ص966).

وهذا بالضبط ما يُلاحظ على الاقتصاد الليبي من عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي لسنوات طويلة، وذلك لاعتماده على مصدر وحيد للدخل وهو الريع الخارجي، ويظهر مؤشر النمو الاقتصادي للبنك الدولي أن الاقتصاد الليبي قد سجل نمواً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي ب (50.3%) عام 2011 ونمواً سلبياً ب (23.9%) عام 2020 والذي لا يتماشى مع النمو المستهدف

للبلاد، ولا يدعم تحقيق أهداف التنمية حيث تدعو منظمة الأمم المتحدة الدول النامية العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن (7%) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (صندوق النقد الدولي،2025). والشكل التالي يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عن الفترة الزمنية (2000-2022).

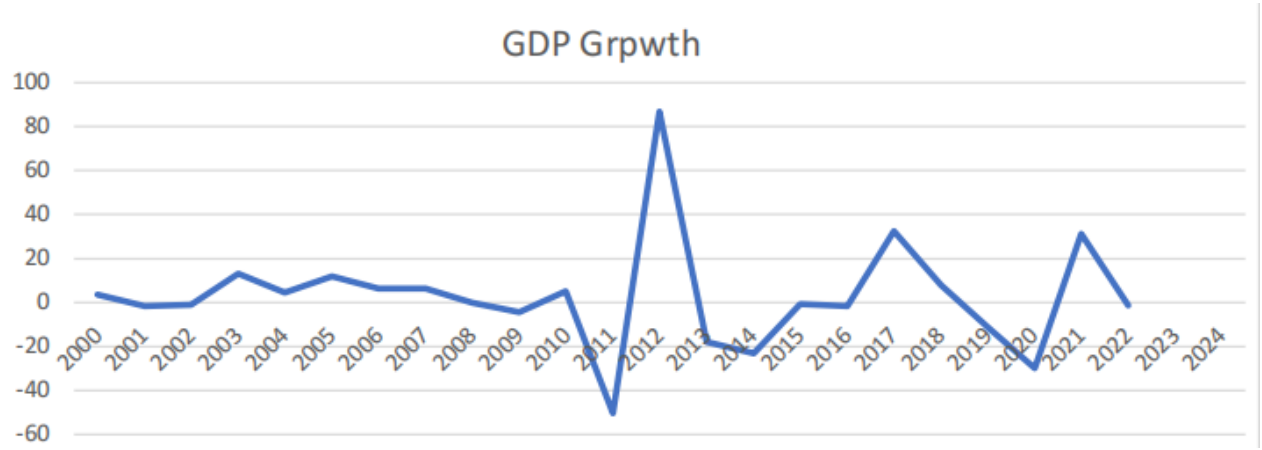

الشكل رقم (1) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (2000-2022) (صندوق النقد الدولي،2025)

المصدر: صندوق النقد الدولي (2025)، نمو إجمالي الناتج المحلي، ليبيا

ومن السلبيات للاقتصاد الريعي اعتماد الانفاق الحكومي على العائدات المتأتاة منه، والتي تعرض الوضع المالي العام في البلاد لضغوط شديدة إضافة لاختلالات اقتصادية واجتماعية أخرى، فمثلاً تعاني ليبيا من نسبة بطالة مرتفعة، فقد بلغت نسبة البطالة في حدود (18.5%) بين عامي 2006 إلى 2019، وتطال البطالة فئة الشباب أكثر من غيرهم، وكذلك تتركز على فئة الإناث، فقد بلغت بين الشابات نسبة (69.8%) وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية (Aboshnaf, 2021,p.74). أما بالنسبة للتضخم فقد تزايد معدله في الاقتصاد الليبي بسرعة بين الأعوام الماضية فقد قفز إلى (4.5%) سنة 2022 (صندوق النقد الدولي،2025). وقد أدت حالات توقف إنتاج النفط الشريان الرئيسي المغذي للاقتصاد الليبي، بسبب الإغلاقات الناتجة عن الصراع السياسي خلال المدد السابقة وتدهور صادراته وأسعاره، وتبعات جائحة كورونا المتمثلة في إجراءات الإغلاق التي طالت كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وتوقف الاستيراد، إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع بالاقتصاد الليبي إلى حالة أشبه بالركود التضخمي (أبورونية، 2021، ص46). وهذا ما يعود بنا للحديث عن مخاطر طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، فإن انخفاض أسعار النفط أو كميات الإنتاج والتصدير لأية أسباب كانت ستؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الايرادات النفطية للدولة الليبية، والتي ستؤثر سالباً على أوضاع المالية العامة، كما سيترتب عليها العديد من الصعوبات والمشاكل، لعل من أبرزها حدوث عجز كبير في الميزانية العامة وميزان المدفوعات واللجوء إلى الدين العام كأحد المصادر لتمويل العجز (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2014).

ومن جهة أخرى ظهرت أزمات أخرى في بنية الاقتصاد الليبي مؤخراً تتمثل أسوأها في نقص السيولة في المصارف التجارية، والتي طال أمدها، وتدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى، وخاصة الدولار الأمريكي، وقيام المسؤولين في المصرف المركزي من تخفيض قيمة الدينار، وفرض ضرائب على العملة الأجنبية، بالإضافة لانتشار صور للفقر فقد أشار تقرير الاقتصاد الأفريقي إلى أن

تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة حيث أن حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خط الفقر، ويعلل التقرير أن أحد أسباب هذه الظاهرة هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، واعتماد الدولة على مورد واحد هو النفط، وما اعترى سوقه من عدم استقرار في الأسعار (الكيالي، 2024، ص212).

2. تحليل مؤشر التنوع في الاقتصاد الليبي

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويعد هذا المقياس الأكثر استخداماً لقياس مستويات عديدة من أبرزها النمو الاقتصادي في أي بلد، ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي الليبي على الإيرادات النفطية بشكل شبه تام، وتعبر الإيرادات النفطية عن الفرق الصافي بين الإيرادات النفطية المسعرة بالأسعار العالمية وقت البيع وإجمالي تكلفة الإنتاج، ويتضح بشكل كبير العلاقة الطردية بين إجمالي الناتج المحلي والإيرادات النفطية التي تشكل النصيب الأكبر منه، حيث ترتفع قيمة الناتج الإجمالي بارتفاع قمة الإيرادات النفطية وينخفض بانخفاضها، ومعلوم أن الإيرادات النفطية تتأثر بأسعار النفط في السوق العالمي، وكذلك بالوضع الأمني في البلاد، وكما هو معلوم أيضاً فإن الانخفاض في الإنتاج النفطي في ليبيا بين سنتي 2013 وحتى 2016 جاء نتيجة إقفال الحقول النفطية، الأمر الذي ساهم في انخفاض الإيرادات النفطية بشكل حاد، والرسم التوضيحي التالي يوضح هذه العلاقة:

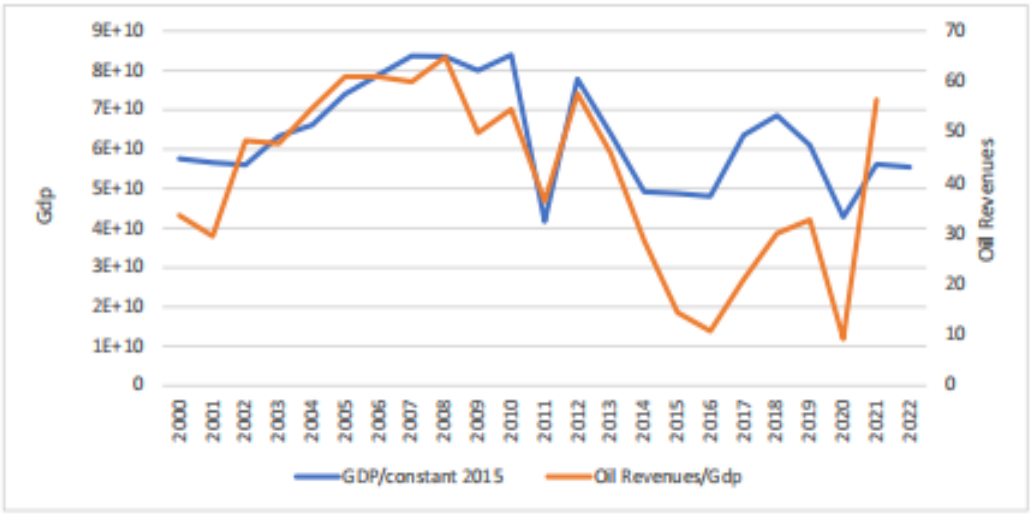

الشكل رقم (2) العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (2000–2022)

المصدر: (مرغم، 2022، ص4) أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية دراسة تطبيقية على الدولة الليبية

إن الاقتصاد الليبي متصف بأنه اقتصاد ريعي بشكل شبه مطلق، فالنفط يمثل مصدراً أساسياً للدخل، حيث تتحصل عليه الدولة نظير تأجير أراضيها إلى شركات النفط العالمية، وأن إنتاج النفط لا يرتبط بقطاعات الدولة الاقتصادية الأخرى؛ لا من حيث العمالة، ولا من حيث التوظيف، أو استهلاك النفط محلياً، ولا في تأثيره على الصناعة الوطنية. ومن بين أدوات معرفة درجة التنوع في الاقتصاد هو قياس التنوع في الإيرادات ويأخذ التنوع أو التنويع في الإيرادات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي تركز على

دخل النفط الخام وما يلحقه أيضاً من دخل الغاز الطبيعي، فهو مقياس يدل على مدى نجاح الدولة في استثمار العوائد النفطية في خلق قاعدة إنتاجية والخروج من مأزق الريع النفطي، ويعتمد تحليل الإيرادات في ليبيا على تحليل البنية السلعية للإيرادات الإجمالية لمعرفة أهم مكوناتها ومساهمة كل مكون في إجمالي الإيرادات، وتحديد الأهمية لكل منها، ومن ثم قياس درجة التنوع في هيكلها من خلال مؤشر هيرشمان للتنوع.

يمكن تقسيم الإيرادات في بنية الاقتصاد الليبي إلى نوعين: من حيث التنوع، وهي الإيرادات النفطية وهي تمثل الأهمية والنسبة الأكبر من إجمالي الدخل المتحصل عليه، أما النوع الثاني فهي: الإيرادات المتنوعة غير النفطية، والتي تمثل نسبة مساهمة إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية وإيرادات أخرى، مثل إيرادات بيع النقد الأجنبي، وفي الجدول التالي يتم توضيح نسبة مشاركة الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية في الناتج الإجمالي عن السنوات الموضحة بالجدول وهي (2017- 2024):

الجدول رقم (1) تحليل درجة تنوع الإيرادات في ليبيا (2017–2024)

السنة	إجمالي الإيرادات (مليار د.ل)	الإيرادات النفطية		الإيرادات غير النفطية		هيرشمان للتركز (HHI)
		القيمة (مليار د.ل)	النسبة المئوية	القيمة (مليار د.ل)	النسبة المئوية	
2017	22,337	19,209	86.000	3,128	14.000	0.759
2018	49,144	33,476	68.120	15,668	31.880	0.566
2019	57,365	31,394	54.730	25,971	45.270	0.504
2020	22,818.0	5,280.0	23.140	*17,538.0	76.860	0.644
2021	105,620.0	103,368.9	97.869	2,251.1	2.131	0.958
2022	134,376.2	130,535.1	97.142	3,841.1	2.858	0.944
2023	125,917.7	121,692.3	96.644	4,225.4	3.356	0.935
2024	123,531.1	89,810.1	72.702	**33,721.0	27.298	0.603
متوسط نسبة الإيرادات النفطية						**%74.540**
متوسط نسبة الإيرادات غير النفطية						**%25.460**
معامل التنوع						**%0.739**

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات

*** تتوزع القيمة إلى 2,281.0 إيرادات غير نفطية و15,257.0 إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي.**

**** تتوزع القيمة إلى 4,221.0 إيرادات غير نفطية و22,500 إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي و7,000 حصة الخزانة من أرباح مصرف ليبيا المركزي.**

تم أستخدام مؤشر هيرشمان (HHI) لقياس درجة التركز في الإيرادات، ويُحسب بالمعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{N} (Si)2$$

حيث أن Si هي النسبة المئوية لمساهمة كل نوع من الإيرادات (مقسومة على 100 لتصبح كسراً عشرياً) ،i=1 وهي ترمز للفترة الزمنية ، N=2 هي إيرادات القطاعات: (إيرادات نفطية، إيرادات غير نفطية)، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (أي التركيز الاقتصادي) (مهيز، 2023، ص ص 146-147).

يتضح من الجدول أعلاه أن الإيرادات النفطية تمثل خلال السنوات (2017-2022- 2023) نسبة عظمى من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت (97.869%) و(97.142%) و(96.644%) على التوالي، أما عام (2020) فكانت النسبة منخفضة، كما تظهر السنوات (2021-2022-2023) مستويات تركيز عالية جداً فمثلاً عام (2021) كانت نسبة التركيز حسب المؤشر (HHI > 0.958)، مما يجعل المعادلة تشبه احتكار الإيرادات، مما يؤكد بشكل قاطع الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، والاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية. كما أن الاتجاه الهبوطي الطفيف في عامي (2021 و2023) يعكس انخفاض هامشي في التركز من (0.958%) في سنة (2021) إلى (0.935%) في سنة (2023) مدعوماً بالزيادة النسبية في الإيرادات غير النفطية (من 2.13% إلى 3.36%). ورغم انخفاض التركيز في سنة (2020) وسنة (2024) وكذلك السنوات السابقة لسنة (2021) إلا أن هذا لا يعكس نمواً هيكلياً في القطاعات غير النفطية، بل يعكس على الأرجح الانهيار الحاد في إنتاج وتصدير النفط بسبب الإغلاقات، وكذلك بسبب آثار جائحة كورونا، حيث انخفضت القيمة المطلقة للإيرادات النفطية بشكل كبير، بينما حافظت الإيرادات غير النفطية (مثل الرسوم الجمركية أو أرباح سعر الصرف التي تحققت لمرة واحدة أو التحويلات الكبرى) على قيمتها أو ارتفعت نسبتها بسبب المقام المنخفض، كذلك شكلت إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي لهاتين السنتين العامل الأهم في تحسن معدل التنوع.

وفي إحدى الدراسات المشابهة شكلت مبيعات النفط والهيدروكربونات دائماً النسبة الأكبر من الإيرادات العامة قبل العام (2011) حيث شكلت الإيرادات السيادية الأخرى مثل الضرائب والجمارك والاتصالات والرسوم الأخرى نسبة بسيطة نسبياً وفي عام (2017) على سبيل المثال حقق قطاع النفط نحو 19.2 مليار في حين حققت الإيرادات السيادية الأخرى مبلغاً إجمالياً وقدره 3 مليار دينار تقريباً، شكلت نسبة الضرائب منها (38%) أقل من (0.05%) من الإيرادات العامة والجمارك (7.4%) أقل من (0.01%) من الإيرادات العامة، إن مساهمة الإيرادات السيادية في الإيراد العام وبهذه النسب مقارنة بالدول الأخرى تعتبر ضئيلة جداً وضعيفة، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات لتطوير تحصيل الإيرادات السيادية وإداراتها من قبيل تطوير النظام الضريبي وأليات تحصيل الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات (الحاسي، 2020، ص20).

وعموماً تظهر نسبة القياس بالاعتماد على مؤشر هيرشمان ضعف التنوع الذي ظهر بقيمة (0.739) بمعنى أن الإيرادات النفطية هي الممول الأكبر للإيرادات الدولة الليبية، وهذه السيطرة عكست عدم التنوع في الإيرادات العامة، أي أن الإيرادات شبه

مركزة في جانب واحد وهو جانب إيرادات النفطية، وفيما يلي توضيح لسنوات تركيز مؤشر التنوع الذي يظهر شبه سيطرة تامة للإيرادات النفطية مما يدل على عدم التنوع لحد كبير.

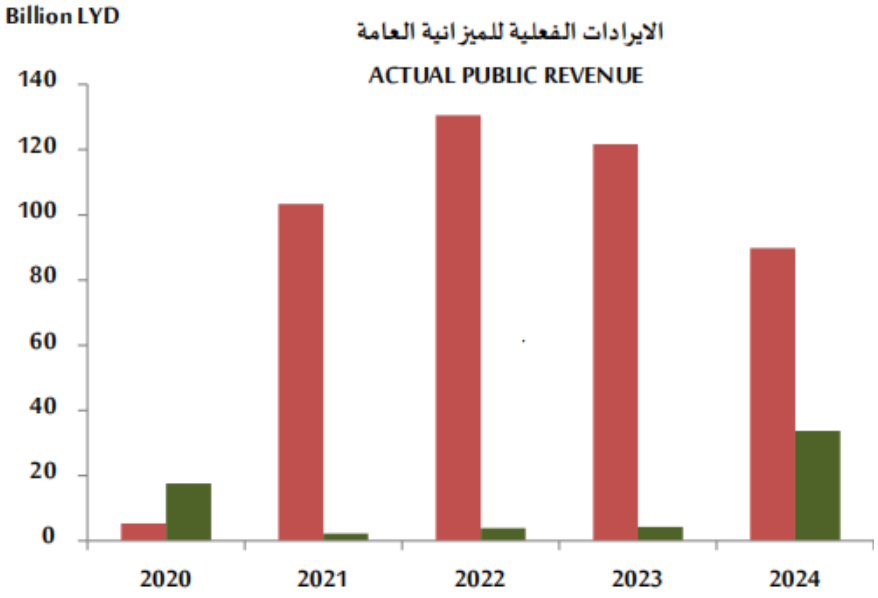

شكل رقم (3) الإيرادات النفطية وحالة التركيز في الاقتصاد الليبي (2020–2024)

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025)، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 65، ص 62

ويضاف لما سبق أن مبلغ الإيرادات غير النفطية لا يعكس حقيقة تحسن التنوع بسبب أنها تشمل إيرادات غير نفطية وهي ليست فعلية، ففي سنة 2020 بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية (76.860) وهذه النسبة تتضمن (15,257.0) إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي، كذلك الأمر في سنة 2024 حيث تضمنت القيمة بالإضافة للإيرادات غير النفطية الفعلية إيرادات بقيمة (22,500) تمثل رسوم بيع النقد الأجنبي، وإيرادات بقيمة (7,000) تمثل حصة الخزانة من أرباح مصرف ليبيا المركزي، وهو ما يوضحه الشكل أعلاه: الإيرادات الفعلية غير النفطية (تقرير صرف ليبيا المركزي، 2025، ص62). ويدعم هذا التحليل الجدول التالي بأخذ سنة 2024 كنموذج لتحليل هيكل الإيرادات في الاقتصاد الليبي وكما يلي:

الجدول رقم (2) تفصيل الإيرادات غير النفطية في ليبيا لسنة 2024

رقم	البيان	الإيراد بالدينار
.1	إيرادات مبيعات نفطية	76.7 مليار
.2	إيرادات إتاوات نفطية	13.1 مليار
.3	إيرادات الضرائب	2.5 مليار
.4	إيرادات الجمارك	353 مليون
.5	إيرادات الاتصالات	205 مليون
.6	إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	152 مليون

.7	إيرادات الرسوم المفروضة على بيع النقد الأجنبي	22.5 مليار
.8	إيرادات متأتية من حصة الخزانة	7 مليار
.9	إيرادات أخرى	1.0 مليار*
-	الإجمالي	123.5 مليار

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (2024)، بيان الإيراد والانفاق عن سنة 2024، ص 2.

*** تمثل إيرادات أخرى: إيرادات واردة من مراقبات الخدمات المالية بالمناطق الليبية نظير خدمات عامة وتحصيل الرسوم الخدمية.**

ولمعرفة الأثر السلبي للتدفقات الريعية على أداء القطاعات غير النفطية فإن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وبشأن هذه القطاعات فقد بقيت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة جداً، ولمعرفة مدى تحقق التنويع الاقتصادي هناك عدة مؤشرات من أهمها: معدل ودرجة التغير الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي، والذي تدل عليه النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، والجدول التالي يبين مساهمة القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من سنة 2010 وحتى سنة 2022.

الجدول رقم (3)

مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (2010–2022) الأرقام بقيمة مليار د.ل

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو
2010	1718.4	%4	72330.1	%29	30711.1	%20
2011	1803	%5	31782.3	%56-	35631.8	%16
2012	2119.8	%18	86091.7	%171	44425.2	%25
2013	2314.6	%9	62403.8	%28-	47498.6	%7
2014	2567.2	%11	34141.9	%45-	49524.9	%4
2015	2951.5	%15	23436.1	%31-	48748.4	%2-
2016	3200.4	%8	18096.5	%23-	54017.8	%11
2017	3627	%13	36487.4	%102	59969.6	%11
2018	3831.2	%6	51998.6	%43	57026.6	%5-
2019	2336.1	%3	46774.9	%10-	54000.5	%5-
2020	2336.1	%41-	67335.8	%44	60859.3	%13

2021	3053.2	%31	143663.3	%113	46578.4	%23-
2022	3517.3	%15	176849.5	%23	56087.1	%20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. مساهمة قطاع الزراعة

يظهر هذا القطاع نمواً مستقراً نسبياً في القيمة المطلقة خلال معظم السنوات (2011-2018)، مع معدلات نمو إيجابية بشكل عام (18% في 2012، 15% في 2015 ، 13% في سنة 2017)، وعلى الرغم من استقراره النسبي في فترة الدراسة مقارنة بقطاع الصناعة، إلا أن قيمته الإجمالية تبقى ضئيلة جداً (لا تتجاوز 3.8 مليار دينار في أفضل الأحوال)، مما يجعله غير فعّال في تحقيق تنويع حقيقي أو امتصاص العمالة. ويعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية ضمن القطاعات الاقتصادية الانتاجية فهو مصدر الغذاء الرئيسي ومصدر المواد الأولية لكثير من الصناعات، بيد أن قطاع الزراعة في ليبيا يواجه كثير من التحديات للحفاظ على نموه وتطوره، فقلة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم انتظام هطول الأمطار، ونقص مخزون المياه ومحدودية شبكات الري في المناطق الزراعية كلها عوامل تشكل تحدياً كبيراً، بالإضافة إلى التحديات العامة في السوق الليبي كنقص العمالة المهرة، وضعف التمويل لتطوير المشاريع الزراعية، ومحدودية البذور والمعدات والأسمدة والمبيدات التي تتوفر بشكل محدود في السوق المحلي (الحاسي، 2020، ص68).

ولا زال الاقتصاد الليبي يعتمد على الواردات في توفير معظم الأغذية، ولذلك ظل القطاع الزراعي غير مساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وجهت لهذا القطاع، فمن خلال الجدول السابق يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت قليلة ومتذبذبة، فقد انخفضت مساهمته إلى (4%) و (5%) سنة 2010 و 2011م على التوالي بسبب أحداث ثورة 17 فبراير، ثم بدأت مساهمته في الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمه له بمعدل (18%) ما بين سنة 2012 و2019م، ويعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2020م بمعدل نمو يمثل (-41%) بسبب ظروف جائحة كورونا (كوفيد 19)، ثم ارتفع بعد ذلك ليحقق أعلى معدل له سنة 2021م بمعدل (31%) وذلك بسبب انتعاش النمو الاقتصادي الذي حققه القطاع النفطي، حيث سجل زيادة في انتاج النفط عام 2021م بمتوسط (1.2) مليون برميل يومياً مقارنة (0.4) مليون برميل في عام 2020م، كما أن متوسط مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة كانت منخفضة جداً وبمعدل لا يتجاوز 2.12 مليار دينار، وهذا يدل على ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ضعف مساهمة القطاع الزراعي بأن أغلب الاستثمارات التي يتم توجيهها إلى مشروعات الاستصلاح الزراعي لم تستغل التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الفعلي، وكذلك تخلي الدولة عن دعم المزارعين مما زاد من حجم الأراضي العاطلة عن الإنتاج (العالم، 2022، ص23).

2. مساهمة قطاع الصناعة

يعتبر هذا القطاع هو الأكثر تقلباً وارتباطاً بالأحداث التي تعيشها البلاد خلال الفترة المدروسة، حيث شهد القطاع انهيارات متتالية في سنوات الاضطرابات السياسية والعسكرية (2011: -56%، 2014: -45%، 2015: -31%)، هذه الانخفاضات أدت إلى توقف الإنتاج، وأضرار طالت البنية التحتية، وتوقف سلاسل الإمداد والتوزيع أو التسويق، وهذا التقلب الشديد يؤكد أن البيئة الليبية غير جاذبة للاستثمار الصناعي طويل الأجل بسبب المخاطر الجيوسياسية وغياب التخطيط التنموي المستدام.

ورغم ذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فالقطاع الصناعي له دور مهم في رفع مستوى الإنتاج، وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة، والقطاع الصناعي في الاقتصاد الليبي يشمل الصناعات التحويلية والتعدين والمحاجر الأخرى، فمن خلال الجدول رقم (3) يتضح أن متوسط مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة كانت (5.2) مليار دينار، وذلك بسبب هيمنة القطاع العام عليه وكذلك عدم وجود اقتصاد متنوع ومتطور تقنياً، بالإضافة إلى عدم استخدام الموارد بشكل جيد، وانخفاض الكفاءة والجودة وانخفاض الطاقات الانتاجية التشغيلية الذي تؤمن معدل عالي من النمو الاقتصادي، فمن خلال الجدول السابق كانت أعلى قيمة لمعدل النمو هي (171%) سنة 2012م، وكانت أضعف قيمة نمو سنة 2011م كذلك بمعدل نمو سالب بقيمة (. 56%) بسبب أحداث الثورة الليبية، ومن سنة 2013م إلى سنة 2016م كان معدل النمو سالباً خلال هذه السنوات بسبب انخفاض ناتج القطاع الصناعي الذي سبب إقفال الحقول النفطية، ثم عادت مساهمة القطاع الصناعي مرة أخرى في الارتفاع سنة 2017 و2018 بمعدل (102%) و(43%) على التوالي، وليحقق معدلاً مرتفعاً سنة 2021 بمعدل (113%) بسبب انتعاش الاقتصاد نتيجة زيادة عائد القطاع النفطي بعد أن سجل زيادة في الإنتاج عام 2021 بلغت (1.2) مليون برميل يومياً مقارنة ب(0.4) مليون برميل عام 2020، عموماً إن ضعف دور القطاع الصناعي في ليبيا ومساهمته المحدودة في النشاط الاقتصادي هو نتيجة الاختلال في هيكله الإنتاجي وضعف إنتاجيته وكذلك لعدم تنويع الإنتاج ضمن أنشطته (عبد الرحمن، 2023، ص190).

3. مساهمة قطاع الخدمات

يعتبر هذا القطاع هو القطاع غير النفطي الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة، حيث تراوحت قيمته بين 30 و60 مليار دينار، ويشمل هذا القطاع جزءاً كبيراً من القطاع العام غير المنتج (المرتبات الحكومية)، مما يجعله مصدراً للإنفاق أكثر من كونه مصدراً للقيمة المضافة المستدامة.

ويعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات الاقتصادية غير الإنتاجية بعكس قطاع الزراعة والصناعة، فهو قطاع يعتمد على توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع، مقابل الحصول على عوائد مالية محدّدة تساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وأيضاً يُعرف قطاع الخدمات بأنه القطاع الاقتصادي الذي يحرص على دعم الإنتاج ضمن قطاع الاقتصاد المحلي للدول وخصوصاً النامية منها، ويُساهم في تحويل المنتجات المطروحة إلى خدمات تدعم الحاجات الأساسية للمواطنين، والسياح في دولة ما، فالقطاع الخدمي في الاقتصاد الليبي يشمل

أنشطة الكهرباء والغاز والمياه وتجارة الجملة والتجزئة بما في ذلك الفنادق والمطاعم، والنقل والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية، كما يتم تضمين رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة ورسوم الاستيراد.

إن قطاع الخدمات مؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد العام في ليبيا، خصيصاً على الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الخدمات الاقتصادية المقدمة للأفراد في أغلب الدول نسبة (50%) من إجمالي الناتج المحلي، خاصة في الدول النامية والتي من بينها ليبيا، والتي تعتمد على تقديم الخدمات كوسيلة لدعم اقتصادها، بيد أن مساهمة قطاع الخدمات كانت قليلة مثله مثل قطاع الزراعة والصناعة، فقد بلغ متوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال فترة الدراسة 4.44 مليار دينار كما في الجدول السابق، كما يتضح من الجدول أيضاً أن أعلى معدل نمو حققه قطاع الخدمات كان سنة 2012 بقيمة (25%) ويتضح أيضاً أن معدلات النمو كانت متفاوتة من (4%) إلى (24%) ما بين سنة 2003 و 2014م. وكذلك يتضح أن هناك معدلات نمو سالبة بقيمة (-2%) و(. 5%) و (. 5%) سنة 2015م و 2018م و 2019م على التوالي، وهي بسبب أحداث الحرب في بعض مدن ليبيا، رغم انتعاش النمو الاقتصادي الذي حققه القطاع النفطي عام 2021م، حيث سجل زيادة في إنتاج النفط بمتوسط 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة 0.4 مليون برميل في عام 2020م، إلا أن قطاع الخدمات حقق معدل نمو سلبياً بقيمة (. 23%) عام 2021م، وذلك بسبب أحداث مرض كورونا (كوفيد19) في العام الذي قبله 2020م (عبد الرحمن، 2023، ص190).

وفي دراسة قدمها صندوق النقد العربي وضحت بياناتها أن التنوع الاقتصادي يرتبط بعملية التحول الهيكلي من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، وأن ليبيا تعاني من ضيق في مساحة القاعدة الإنتاجية إذ تشير البيانات -كما في الرسم التوضيحي أدناه- إلى ضعف مساهمة كل القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي، بينما يعد النفط هو عصب وعماد الاقتصاد في هذا البلد، وهو ما يشار إليه بالصناعة الاستخراجية (مرغم، 2022، ص6).

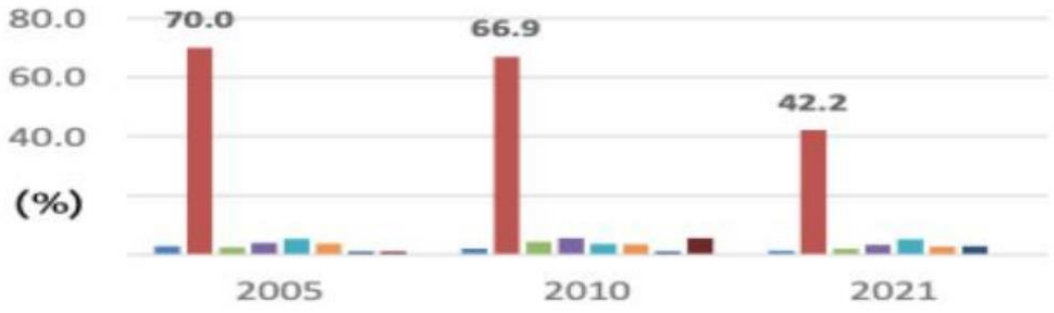

شكل (4) ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي في التنوع الاقتصادي

المصدر: (حسن وآخرون، 2023، ص10)، بحث بعنوان: التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات

حيث يظهر اللون الأحمر في الشكل أعلاه، وخلال سنوات مختارة وهي (2005- 2010-2021) هيمنة القطاع النفطي الريعي في ليبيا على بقية القطاعات الأخرى المكونة للقاعدة الإنتاجية، والتي يفترض أن تكون لها مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

3. معوقات استراتيجية التنويع في الاقتصاد الليبي والمقترحات حيالها

من خلال العرض السابق تبين أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات هيكلية عميقة ناتجة عن اعتماده الأحادي على قطاع النفط والغاز، فهذا القطاع يساهم في النشاط الاقتصادي بنسبة تفوق 50%، ورغم الإدراك الواسع لضرورة التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات الجوهرية التي تحول دون تبني أو تنفيذ استراتيجية وطنية فعالة للتنويع، ولعل من المناسب توضيح أهم هذه المعوقات التي تحول ولا تزال دون اتباع نهج أو استراتيجية وطنية للتنوع الاقتصادي في ليبيا كما يلي:

3-1 غياب استراتيجية وطنية للتحول لهيكل اقتصاد متنوع

لم تنجح السياسة الصناعية أو الزراعية أو الخدمية في ليبيا على مر السنين منذ الاستقلال حتى الآن في تبني سياسة أو استراتيجية واضحة المعالم تنشل الاقتصاد الليبي من مأزق الريعية إلى فسحة التنوع، ورغم ما قام به النظام السابق في فترة المد الاشتراكي من اتخاذ خطوات نحو توسيع الاكتفاء الذاتي وتعزيز بيئة التنوع الاقتصادي ببعض المشروعات الإنتاجية، وتطبيق شعارات كشركاء لا أجراء وغيرها من الشعارات، غير أن إقامة بعض المشروعات الصناعية وتوطينها اتسم بالتعجل في ظل عدم القيام بدراسات علمية للجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، وهو ما أدى إلى قيام مشروعات ليست ذات عائد اقتصادي، ومما أدى إلى إهدار موارد الدولة في مشاريع كان مآل معظمها إلى التوقف (المقطوف، 2018، ص519)، ويرجع الأمر إلى افتقار الاقتصاد الليبي إلى رؤية واضحة للسياسة الصناعية وإلى بعض المشاكل التي تعاني منها هيكلته وهي ما تتمثل في غياب الرؤية الاستراتيجية أي عدم وجود رؤية طويلة الأجل للاقتصاد الليبي، تحدد مساره ويتحدد بناء عليها خطة الانفاق الاستثماري، ويتم بناء عليها وضع مبادئ وسياسات لتنفيذها (خشخوش، 2009، ص155).

إن تنويع مصادر الدخل من الضروريات الحتمية لتطوير الاقتصاد الليبي؛ لأن النفط والموارد الطبيعية في طبيعتها آيلة إلى النضوب، ناهيك عن عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة على أسعار عالمية، كما أن صناعة النفط يحفها عدد من التحديات منها المحاولات الحثيثة لدول العالم للابتعاد عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة، واعتماد مصادر أخرى كالنفط الحجري والطاقات المتجددة، مما يجعل الاقتصاد الليبي في خطر حقيقي، يضاف إلى ذلك توظيف النفط كأحد الأوراق الرائجة في الصراع الليبي الداخلي، فقد أدت مراحل ومحطات مختلفة منه إلى إقفال خطوط الإنتاج والتصدير لعدة سنوات، تكرر ذلك لعدة مرات، مما نتج عنه انخفاض في الناتج المحلي الليبي إلى أرقام غير مسبوقة وتأثر المواطن بشكل مباشر بتبعات ذلك، ولكن رغم ذلك يجب أن ننظر إلى نصف الكوب الممتلئ كما يقال، فإن إيرادات قطاع النفط يمكن أن تستخدم كركيزة أساسية لأي تطوير مستقبلي وتحديث وتنويع، لذا فإن من الضروري الاهتمام بالقطاع النفطي من حيث التنقيب والإنتاج والتصدير وتوفير ظروف مناسبة للعاملين فيه وتطويره تقنياً وفنياً وإدارياً (الحاسي، 2020، ص66).

فليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في افريقيا بنحو 48 مليار برميل، وتحتل المرتبة التاسعة عالمياً بنحو (3.3%) من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، بالإضافة إلى أنها تمتلك خامس أكبر احتياط مؤكد من الغاز الطبيعي في أفريقيا يقدر بنحو 1.4 تريليون متر مكعب (ناصف،2017، ص167) وهذا من شأنه أن يوفر العديد من الفرص للنمو وللتنويع الاقتصادي، حيث أن الطلب على الكيماويات الزراعية (الأسمدة) قد يخلق فرصة استثمارية جيدة في ليبيا، خاصة وأن ليبيا توفر حالياً منتجات وسيطة

مثل اليوريا والأمونيا التي يتم شحنها كغاز مسال لشركات الأسمدة النيتروجينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن تطويرها لإنتاج منتجات ذات قيمة عالية مثل النيتروجين، والأسمدة المخلوطة أو المعقدة، ومن الفرص الاستثمارية في هذا القطاع أيضاً إنشاء مصافي جديدة للقضاء على الحاجة إلى الواردات المتزايدة من وقود السيارات والزيوت قدر الإمكان (فريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2020).

من جهة أخرى إن أساس المشاكل الاقتصادية في ليبيا هو حالة عدم الاستقرار السياسي، ولذلك فإن عدم علاجها سيجعل أي إجراءات إصلاحية اقتصادية غير مضمونة النجاح، ونتائجها ستكون فائدتها محدودة جداً في أحسن الأحوال، وهنا لابد من التأكيد على لب الموضوع وهو خلق توافق سياسي بين الأطراف المتصارعة وإجراء مصالحة وطنية مجتمعية شاملة، من أجل إعادة بناء الدولة، وتوحيد مؤسساتها الاقتصادية وغيرها، تحت مظلة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واحدة، لأن أساس المشاكل الاقتصادية في ليبيا هو حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني (الكيلاني، 2024، ص217). وأن معالجة أزمة الدولة الليبية والتخلص من الاقتصاد الريعي يتطلب تحولاً جذرياً في بنية النظام السياسي، يبدأ ببناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، وإرساء مؤسسات فعّالة ومستقلة، تعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس التعاون والمشاركة، ولابد من فك الاتباط البنيوي بين الدولة والريع، فالاسقرار الحقيقي لا يبنى على ثقافة الوفرة وتكريسها، بل يبنى على مؤسسات قوية ونظام سياسي يضمن المشاركة وعقد يرسخ الثقة بين المواطن والدولة (عون، 2025، ص221).

3-2 ضعف الاهتمام بقطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة

تحتاج ليبيا في هذا الوقت وأكثر من أي وقت مضى إلى تنويع اقتصادها للحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، خاصة أنها تمتلك العديد من الموارد الطبيعية، خلاف النفط والغاز، والتي لها القدرة على دفع عجلة التنمية ولكنها لم تستغل بالشكل الأمثل وربما يمكن الجزم أن كثير منها لم تستغل أو يتم استثماره نهائياً بالمعنى الحقيقي، ومن بين أهم القطاعات المعطلة بشكل كبير قطاع الزراعة؛ فهي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء، وتمتلك ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.8 مليون كم مربع، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو (2%) من إجمالي المساحة، أي حوالي 3.6 مليون هكتار معظمها أراضي رملية أو طفلية رملية، وحوالي (80%) من النشاط الزراعي يتركز في المناطق الساحلية (الفزواني،2016، ص326).

ومع أهمية هذا القطاع إلا أنه في الاقتصاد الليبي يواجه تحديات جمة أبرزها محدودية نسبة مساهمته في الإيرادات العامة إذ تحتل عائدات النفط حوالي ثلثي الإيرادات وبلغت مساهمة الناتج الزراعي حوالي (2.5%) سنة 2010 في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت مساهمة القطاع في إجمالي الإيرادات العامة على سبيل المثال نسبة (2.9%) سنة 2019 (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2023). ويواجه هذا القطاع عدد من التحديات من أهمها قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وتناقص كبير في منسوب المياه وزيادة ملحية الآبار بسبب استخدام المياه الجوفية، ونقص العمال المهرة ومحدودية البذور والمعدات والأسمدة والمبيدات التي تتوفر بشكل محدود في السوق المحلي (الحاسي، 2020، ص43).

وهناك من يرى أنه نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية من الأراضي الزراعية وكمية المياه الغير متجددة، فإن قطاع الزراعة لا يمكن أن يكون قطاعاً استراتيجياً بديلاً في تنويع مصادر الدخل في ليبيا بقدر ما يمكن أن يعول عليه في سد احتياجات السوق المحلي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية، فضلاً عن المساهمة في خلق فرص عمل، كما أنه بالإمكان التغلب على تلك الصعوبات عن طريق وضع الخطط وتنفيذ السياسات التي تتناسب مع الموارد المتاحة مع التركيز على زراعة بعض المحاصيل مثل: القمح والشعير والزيتون والنخيل باعتبارها الأكثر ملاءمة للظروف المحلية واحتياجاتها المائية قليلة مقارنة بالمحاصيل الأخرى (أبوجديريه، 2025).

ويعتبر التحول نحو تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الليبي نحو تطوير وتنشيط قطاع الصناعة من الخيارات الواقعية والممكنة والقابلة للتحقيق، ولقد تم اكتشاف العديد من المواد الخام الطبيعية التي تعتبر كمواد أولية للعديد من الصناعات وخصوصاً في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء المختلفة، وقد تم استخدام بعض منها وقامت عليها العديد من المصانع، إلا أن البعض الآخر لم يستغل حتى الآن رغم توفر احتياطي جيد منها، مما يؤكد على إمكانية الاعتماد عليها وخصوصاً في صناعة مواد البناء من أجل توفير احتياجات السوق المحلي، وأن تكون مورداً مولداً للدخل ومنوعاً لقاعدة الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً وأن بعضها يمكن أن يصدر إلى الخارج، ويكون عاملاً لجلب العملات الأجنبية (تقرير مجلس التخطيط الوطني، 2013، ص91). والحقيقة أن السياسة الصناعية في ليبيا لم تنجح على الرغم من أنها اهتمت بالإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعات التحويلية وهو الجانب الرئيسي الذي اعتمدت عليه السياسة الصناعية في ليبيا، ويعد الانفاق الاستثماري شرطاً ضرورياً لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة منها قطاع الصناعة التحويلية؛ لكنه ليس كافياً فالأمر يتطلب حسن إدارة هذه الاستثمارات (المقطوف، 2018، ص519).

وفي جانب قطاع السياحة تملك ليبيا مقومات سياحية هامة ومتعددة، منها على سبيل المثال المدن الإغريقية والرومانية في شحات وسوسة وبنغازي، والمدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراته وطرابلس، والآثار الإسلامية مثل المساجد التي تعود لزمن الفتح الإسلامي الأول، وبعضها للحقبة العثمانية، كما تمتلك ليبيا أيضاً آثار ما قبل التاريخ وتتمثل في النقوش والرسوم الصخرية في جبال أكاكوس وأبار مجي والشرشارة والعوينات، هذا بالإضافة إلى الواحات الصحراوية، مثل واحة غدامس وغات ومرزق والجغبوب، كما تمتلك شريطاً ساحلياً هو الأطول على البحر الأبيض المتوسط كل هذه الموارد تمثل عوامل جذب سياحي مهمة، إلا أن هذه الامكانيات والمقومات السياحية لم يتم توظيفها بشكل جيد لتأخذ ليبيا دورها ومكانتها على الخريطة السياحية (الفزواني،2016، ص330). وبصفة عامة فإن قطاع السياحة سواء كان خاص أو مملوك للدولة يواجه تحديات كبيرة تتمثل في أن أغلب العاملين بالقطاع بحاجة إلى التدريب والتطوير في مجال الفندقة السياحية، وبحاجة إلى تطوير إجادة اللغات الأجنبية للتعامل مع السياح الأجانب، كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي شكل تحدياً للقطاع السياحي في ليبيا، إضافة أن أغلب الفنادق والشركات السياحية لا تعتمد على الخدمات الالكترونية رغم أهميتها حيث تعتبر ضعيفة في هذا المجال (الحاسي، 2020، ص44).

3-3 ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي

نجحت الدولة سابقاً وفي الوقت الحالي في إصدار تشريعات تشجع على الاستثمار سواء المحلي أو الخارجي مما يمهد إلى قيام مشاريع إنتاجية وخدمية تكون دعامة ومورداً بديلاً عن النفط، ومن أهم التشريعات في هذا الشأن القانون رقم (23) لسنة 2010،

وقانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010، وحديثاً صدر القرار رقم (210) لسنة 2023، الصادر بتاريخ 30 مارس 2023 عن حكومة الوحدة الوطنية، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة. ورغم ذلك لم توجد البيئة المناسبة لذلك نظراً لعدة ظروف مختلفة يأتي في مقدمتها العامل السياسي والأمني، وكحل لهذه المعضلة فالأمر يتطلب توفير المناخ الاستثماري أو البيئة الاستثمارية المناسبة، والتي تعني تهيئة كل ما يشجع المستثمر على الإقدام على الاستثمار في البلد ذي الاقتصاد الأحادي، من تسهيلات وضمانات وتوفير البنية التحتية المناسبة من اتصالات وخدمات مواصلات وكهرباء، ورأس مال بشري الذي من شأنه أن يسهم بشكل فعّال في تحقيق تنويع اقتصادي بفضل المؤهلات والخبرات والكفاءات التي يحملها (عبد الرحمن، 2023، ص190). بالإضافة إلى ما سبق ولضمان نجاح الاستثمار الأجنبي يجب على الدولة الليبية اتخاذ إجراءات تشجيعية لتحفيزهم ومنها:

- التعديل في التشريعات الحالية: إن التشريعات الحالية المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي كالقانون رقم (23) لسنة 2010 وقانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 لا يفِ بالغرض المطلوب فهذه التشريعات تحتاج إلى تعديل وتطوير لتتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار مع إصدار تشريعات إضافية متعلقة بالشراكة بين القطاع العام والخاص.
- إصدار ضمانات سيادية للاستثمار: إن القوانين والتشريعات النافذة حالياً في الاستثمار وبيئة الأعمال والمصارف لا تعطي ضمانات سيادية للمستثمرين والذي يرى جلهم أنه طلب أصيل للاستثمار فعلى سبيل المثال يقتصر صدور السندات فقط في ليبيا لتغطية عجز الميزانية وتعطى فقط للمصرف المركزي وللمصارف التجارية.
- إجراءات تأسيس الشركات وتأشيرات الدخل وغيرها: تعاني ليبيا –وهذا من الممارسات أو الظواهر الإدارية الشائعة– من البيروقراطية والمركزية وأن الإجراءات المتبعة حالياً في الاقتصاد الليبي تعتبر منفرة للمستثمر الأجنبي، وذلك لاستغراقها وقتاً طويلاً وطرقاً متشعبةً، من أجل الحصول على موافقة وتصريح عمل استثماري، ناهيك عن صعوبات في تحويل الأموال، وعدم مواكبة جُل المصارف للتطورات العالمية في هذا المجال، وفي مجال المدخرات وتحويل الأموال، وفتح الاعتمادات وغير ذلك من التطورات المهمة في هذا المجال (الحاسي، 2020، ص72).

إضافة لما سبق يتطلب الأمر في هذا الشأن العمل على إحلال العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة تأهيلاً فنياً وتقنياً ومهنياً محل العمالة الوافدة لتنفيذ هذه المشاريع، وهذا من شأنه أن يوفر فرصاً للعمل، ويحد من استنزاف العملات الأجنبية، ويرفع من الناتج المحلي الإجمالي من خلال المحافظة على العملات الصعبة داخل البلاد، ويجب أن تترافق هذه الإصلاحات مع حتمية مكافحة الفساد الإداري والمالي، واعتباره منهجاً عملياً لا مجرد شعار، نظراً للمستويات المقلقة التي تشير إليها التقارير الدولية، مع ضرورة عدم إلغاء أي خيار من الخيارات التي من شأنها أن تسهم في تنويع الاقتصاد، ومن تلك الخيارات المطروحة : تجارة التنقل (الترانزيت) والمناطق الحرة، خصوصاً وأن موقع ليبيا يشجع على هذا النوع من الاستثمار، وكذلك الاهتمام بمصادر الطاقة البديلية والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خاصة وأن موقع ليبيا المحاذي لأكبر صحراء في العالم ومناخها المميز يوفر مكاناً ملائماً للاستثمار

في الطاقة المتجددة، وأن جميع هذه المسارات يجب أن تُبنى على أساس دراسات جدوى اقتصادية شاملة وموضوعية لضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي المنشودة.

3-4 ضعف أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد فهي تستحوذ على اهتمام كبير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقية، والشواهد التاريخية تدل على أن منشآت الأعمال الصغيرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتقدم.

ولقد اثبتت التجربة العالمية أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي فهي تساهم في حوالي (46%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى سبيل المثال يشكل الناتج الصناعي في اليابان المتأتي من المشروعات الصغرى والمتوسطة ما نسبته (52%)، كما تعمل على توسيع الهيكل الإنتاجي وتنوعه في المجتمع، وتتحرر من تبعيته للعالم الخارجي بقدر الإمكان، وتلبية حاجات السوق المحلي للعديد من المنتجات، وفي توفير التوظيف للمواطنين، وتنوع مصادر الدخل للأفراد، وفي تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة، وتنمية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، وتساهم في تنمية الصادات في القطاع الصناعي، كما أن لها القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وحالة الركود الاقتصادي، والتأقلم مع الظروف الطارئة وأوقات الأزمات، كما أنها تقدم الدعم للخدمات والصناعات الكبيرة (امنيسي، 2016، ص ص 27-28).

وتعد تجربة ليبيا في مجال المشروعات الصغيرة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية نسبياً، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني عام 2006، وفي عام 2007 تأسست إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكانت تتبع حينها مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في عام 2010 برنامجاً وطنياً يتبع وزارة الاقتصاد، وتم دعم بعض المشاريع مثل مشروع الأسر المنتجة، وخصصت ميزانيات للمصارف بغرض الإقراض (أبو شعالة، وآخرون، 2023، ص ص 54-55). ولقد نشأت المشروعات الصغرى كمشروعات بسيطة مثل المشروعات الحرفية والتي لا تتطلب رأس مال كبير ومهارات متخصصة، وكانت مساهمتها في الدخل القومي محدودة جداً نظراً لمحدودية الإنتاج الذي تساهم به، ولم تشهد الاهتمام المطلوب بها رغم بعض التجارب في فترات مضت، وكان السبب الرئيسي لها ضعف غياب دور الدولة الداعم لنشاطها، ولذا فقد تعثرت أغلب المحاولات وظهرت مشاكل واجهت نجاحها ومن أهمها:

- عدم توفر مصادر تمويل وإن توفرت فهي غير مناسبة لاستمرار المشروعات بسبب الشروط التي تعرقل مسيرة نجاحها، وهذا يعد أكبر عائق أمامها، ومن المقترحات تأسيس صناديق تمويل خاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتنسيق الجهود مع المصارف لتسهيل عملية التمويل بطرق ميسرة وشروط سهلة، ويمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دوراً مهماً في هذا المجال عن طريق الخدمات والمنتجات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة.

- الأطر التشريعية والقانونية فالمشرعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مكبلة بما يشبه القيود و من أبرزها فرض شروط وتكاليف عالية مرهقة، لذا فهي تحتاج لتطوير التشريعات المحفزة على إقامتها وتعديل القوانين بشكل يتيح لأكبر شريحة من المجتمع رجال ونساء للدخول في نشاطها.
- النظام الضريبي والجمركي: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دوراً في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، فالأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المشروعات تشكل عائقاً كبيراً أمام نجاحها.
- ضعف ثقافة الريادة أي ضعف التشجيع والدفع بالمنخرطين بهذه المشروعات إلى الأمام بشكل يحترم فيه المغامر والمثابر عبر سعيه بطريقة شرعية وقانونية (الساعدي، 2020، ص ص 11-13).

وتعد حاضنات الأعمال وسيلة ناجعة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وبخاصة المشروعات الناشئة تلك التي لا تملك قدرة بمفردها على مواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية والفنية والتقنية، التي تنظمها هذه المشروعات، إذ إن من أهم أولويات حاضنات الأعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة بدء النمو، والعمل على تقديم مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل توفير المعلومات الفنية والتجارية والتسويقية وتوفير الدعم المالي للمشروع، فضلاً عن تطوير وتحديث عمليات الإنتاج الصناعي بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة، وفق المواصفات الدولية، وفي ليبيا شكلت بعض المؤسسات الحكومية دوراً بارزاً في هذا المجال رغم محدودية التمويل المتاح لها لدعم هذه المشاريع نذكر منها: مصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي (امنيسي، 2016، ص82).

ملخص النتائج

فيما يلي نعرض ملخص النتائج لهذا البحث:

1. يتصف الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل شبه حصري على عائدات النفط والغاز، مما يجعله عرضة للتقلبات الحادة في الأسعار والإنتاج، ويؤدي إلى غياب قاعدة إنتاج متنوعة.
2. كشف تحليل مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI) عن تركيز عالٍ جدًا للإيرادات، حيث وصلت مساهمة قطاع النفط إلى مستويات تقترب من 97٪ في بعض السنوات (مثل عام 2021)، مما يؤكد غياب التنوع الهيكلي.
3. أدت هيمنة النفط إلى انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزال هذه القطاعات منخفضة القيمة المضافة وغير مستدامة، وكان نمو القطاع الصناعي، على وجه الخصوص، شديد التقلب ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالاستقرار الأمني والسياسي.
4. من أهم معوقات استراتيجية التنوع في ليبيا غياب استراتيجية وطنية واضحة وطويلة الأجل للتحول الاقتصادي، وقد فشلت السياسات المتعاقبة في انتشال الاقتصاد من وضعه الريعي، ولذا فإن أول الخطوات في هذا الاتجاه هو تبني هذه الاستراتيجية الوطنية.

5. من أهم المعوقات ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي، وأن بيئة الاستثمار غير جاذبة بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وبسبب البيروقراطية ومركزية الإجراءات، وغياب الضمانات السيادية للمستثمرين، ولذا يتطلب الأمر تعديل التشريعات، وتوفير الضمانات السيادية، وتبسيط الإجراءات الإدارية.
6. ومن المعوقات إهمال القطاعات الواعدة، حيث يلاحظ ضعف الاستثمار في القطاعات ذات الإمكانات العالية، كالصناعة، والسياحة، واستكشاف خيارات استراتيجية أخرى مثل تجارة الترانزيت والطاقة الشمسية، والتي لم تُستغل رغم أهميتها.
7. ومن المعوقات ضعف أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أهميتها كمحرك للنمو وخلق فرص العمل، والسبب في ضعف أداها ناتج عن نقص التمويل الكافي، وبعض الأعباء الضريبية والجمركية، ويتطلب الأمر ضرورة إنشاء صناديق تمويل متخصصة وتسهيل شروطها، وتطوير ثقافة ريادة الأعمال، ودعم حاضنات الأعمال للتغلب على التحديات المالية والفنية.

الخاتمة

في ختام الدراسة يُظهر عرض وتحليل البيانات المتنوعة أن الاقتصاد الليبي يُمثل نموذجًا ريعيًا، ويؤكد مؤشر هيرشمان–هيرفيندال (HHI) على تركيز شبه مطلق للإيرادات في قطاع النفط، وقد كشف هذا التركيز الريعي عن نقاط ضعف هيكلية مزمنة في القطاعات غير النفطية الرئيسية الثلاثة (الزراعة والصناعة والخدمات)، والتي تتميز بالتقلب الشديد وانخفاض القيمة المضافة المستدامة، ويرتبط نموها إلى حد كبير بالإنفاق الحكومي المستمد من عائدات النفط والغاز، ويؤدي هذا الهيكل إلى تحديات عميقة أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي والركود التضخمي، لذلك، يجب أن تنطلق أي استراتيجية مستقبلية للتنويع الاقتصادي من نقطة جوهرية وهي معالجة هذه العقبات المؤسسية والتشريعية والاستثمارية التي تمنع بناء قاعدة إنتاج متنوعة ومستدامة، ومن الواضح أن استراتيجية التنويع الاقتصادي في ليبيا لا تواجه معوقات تمويلية بقدر ما تواجه تحديات هيكلية ومؤسسية، ويمكن تلخيص هذه التحديات في أربعة محاور رئيسية: غياب رؤية وطنية طويلة الأجل؛ وبيئة استثمارية مثبطة مع عقبات ملازمة مثل البيروقراطية، ونقص الضمانات السيادية؛ وإهمال القطاعات البديلة أو الداعمة للناتج المحلي، كالصناعة والسياحة والزراعة، وضعف أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُمثل مصدرًا هامًا للتشغيل والإنتاج، ويتطلب تجاوز هذه العقبات تبني حزمة إصلاحات شاملة وعاجلة، تتضمن تطوير التشريعات لجذب الاستثمار الأجنبي، وإرساء آليات تمويل تدعم ريادة الأعمال المحلية، وتوجيه عائدات النفط لبناء قاعدة إنتاج حقيقية بعيدًا عن الإنفاق الاستهلاكي والاعتماد على الدعم الحكومي بما يضمن نموًا مستدامًا ويحمي الاقتصاد الليبي من تقلبات الأسواق العالمية.

التوصيات

في ختام هذا البحث وبناء على نتائجه نوصي بما يلي:

1. ضرورة تنويع الاقتصاد الليبي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاستفادة من عائدات قطاع النفط لدعم هذه القطاعات التي من خلالها يتم توسيع القاعدة الإنتاجية وبما يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
2. توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص للانخراط في عملية التنويع الاقتصادي والمشاركة مع القطاع العام، وتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية وتوفير القاعدة القانونية بما يضمن نجاح هذه المشاركة والمساندة.

3. أن يتم تحقيق الاستقرار السياسي وإجراء المصالحة المجتمعية من أجل إعادة بناء الدولة وتوحيدها تحت مظلة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واحدة، لأن أساس المشاكل الاقتصادية في ليبيا هو حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.
4. أن يتم إجراء إصلاحات في النظام المصرفي والعمل بكل الوسائل للقضاء على الفساد المالي والإداري والتأكيد على الشفافية، والاهتمام بالبنية التحتية وتطوير التكنولوجيا من أجل توفير بيئة استثمارية مناسبة للمستثمر الداخلي والخارجي بهدف تعزيز التنوع الاقتصادي.
5. تبني خطط وبرامج تنموية لتطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والنقل والطاقة المتجددة بهدف زيادة الإنتاج، وتحقيق نسبة مساهمة عالية في تكوين إيرادات عامة تسهم في توسيع فرص التنوع الاقتصادي.
6. دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ونشر الوعي بأهميتها وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير قوانين وتشريعات ذات شروط مسهلة لدعمها وإيجاد وسائل تمويل متطورة وميسرة وذات كفاءة وخاضعة للرقابة.

المراجع

أ. **الكتب:**

1. أحمد بن فارس بن زكريا (1972)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الجبل).
2. آدم سميت (2007)، ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينة، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية).
3. حسين عبد الله (2006)، مستقبل النفط العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
4. سكينة بن حمودة، (2006)، دروس في الاقتصاد السياسي، (الجزائر، د- م- ن).
5. عدنان عباس علي (1979)، تاريخ الفكر الاقتصادي، (بغداد: مطبعة عصام).
6. محمد بن مكرم ابن منظور (1994)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر).

ب. المجلات والمؤتمرات العلمية:

1. إبتسام مهيز، وناجي بن حسين، (مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد1، 2023)، تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة (2001–2020) (ص ص146-147).
2. آمال إمحمد المقطوف، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد9، ملحق العدد1، 2018)، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا (ص 519).
3. إيهاب علي داوود، (مجلة الإدارة والاقتصاد، 2021) تحليل وقياس العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL العراق حالة دراسية (1990-2015) (جامعة كربلاء، ص126).
4. بشير هادي الطائي، (مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 2021)، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط وأليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003 -2019 (ص 47).

5. بلقاسم بن علال، (مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 7، العدد 2، 2021)، واقع التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، دراسة تجريبية (ص 504).
6. حميدة أبورونية، ليبيا، (مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد3، 2121)، أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل لاقتصاد انتاجي تنافسي (ص ص 39-51).
7. سليمان رمضان الكيالي، (مجلة دراسات الاقتصاد الأعمال، المجلد 11، العدد1، يونيو، 2024)، أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2022) (ص212).
8. طارق بغني (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، يناير، المجلد 9، العدد 46، 2018)، التنويع الاقتصادي وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990-2018 (ص ص617-630).
9. عاطف لافي مرزوك (مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 8، العدد 31، 2014)، وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العرا (ص143).
10. عبد الرحمن، ربيع أنويجي خليفة، (مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد ، 29، 2023)، أثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000 -2022)، دراسة قياسية (ص ص 186- 190).
11. عبد السلام عبد الاوي، وآمال بوبكر، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 6 العدد2، 2022)، نمط الدولة الريعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري (ص 966).
12. على المهدي ناصف (مجلة الجامعي، العدد ، 201725)، التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي: واقع ومقترحات.
13. عمر مفتاح الساعدي (مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادي والمالية، المجلد، 4 العدد2، 2020)، مدى نجاح مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية، دراسة حالة ليبيا (ص ص 11-13).
14. فايزة حاوي وياسين حفصي (مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد2، 2022)، قياس وتحليل أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للفترة من 2000- 2020 (ص ص801-821).
15. مصطفى العبد الله الكفري (2022)، "ملامح الاقتصاد الليبي 19970- 2005 "، مجلة الحوار المتمدن، العدد12
16. ممدوح عوض الخطيب (المجلة العربية للعلوم، العدد41، جامعة الكويت، 2014)، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي (ص211).
17. منيرة بن أودينة وجمال معتوق (مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2025)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نماذج البدائل لعينة من الدول العربية النفطية للفترة (2005-2023) (ص7).

18. ناصر عبد الكريم الفزواني (المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد1، مارس، 2016)، الاقتصاد الليبي: الواقع والتطلعات، دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط، خلال الفترة (1969-2014)، دراسة بحثية (ص ص 326-330).

19. ناصر عبد الله عون، (المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد، 2025)، تحليل مقارن لأثر بنية النظام السياسي في تحقيق الاستقرار المؤسسي بالدول الريعية، دراسة حالة دول الخليج العربية وليبيا (ص221).

20. يوسف علي وزياد محمود بوشيحه، (مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد10، العدد1، 2025)، أثر الناتج الزراعي والصناعي على الإيرادات العامة في ليبيا" دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2020م (ص ص 10-27).

ج. المجلات والمؤتمرات العلمية:

1. عائشة عبد السلام العالم (مؤتمر: الحاجة إلى تنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2022)، وأمال دخيل بوشريدة، حتمية تنويع الاقتصاد الليبي لتحقيق التنمية المستدامة (ص23).
2. عبد الجليل آدم المنصوري (مؤتمر: الحاجة إلى تنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2022)، حسن تدبير تنويع الاقتصاد مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية (ص27).
3. عبد الرزاق بن عمرة (الملتقى الوطني الافتراضي، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2021)، دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2001 -2018، رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر (ص18).
4. ليلى التهامي مرغم (مؤتمر علمي بجامعة طرابلس- ليبيا، 2023)، أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية دراسة تطبيقية على الدولة الليبية 2002 -2022 (ص ص 4-6).
5. محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة (المؤتمر الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة محمد لخضر، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر، 2016)، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة (ص4).
6. محمد سالم خشخوش، (مؤتمر: تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 4-5، أبريل، 2009)، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي (ص155).
7. مروة مفتاح أبو شعالة، وآخرون (المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن- ليبيا، 2023)، المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، المشاريع الخدمية النسائية في زليتن أنموذجاً (ص ص 54-55).

د. رسائل الماجستير والدكتوراة:

1. ضيف أحمد، (رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) (ص196).
2. مغلية بشير علي امنيسي، (رسالة ماجستير: جامعة سرت -ليبيا، 2016)، الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (ص ص 27-82).

هـ. المواقع الأكترونية

1. أبوعزوم اللافي أبوجديريه (2025)، الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات، نشر في موقع المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 12 أغسطس 2023، https://lcsms.info/libyan-economy/#_ednref15. تاريخ الاقتباس 5 أكتوبر 2025.
2. فريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الإسكوا، ص66. تلخيص من أبوعزوم اللافي أبوجديريه (2023)، الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات، نُشر في موقع المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 12 أغسطس 2023، https://lcsms.info/libyan-economy/#_ednref15 تاريخ الاطلاع والاقتباس من الموقع: 2 أكتوبر 2025.
3. صندوق النقد الدولي (2025)، نمو إجمالي الناتج المحلي، ليبيا، تاريخ الاقتباس 3-10-2025 https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=L

و. التقارير والنشرات والإحصائيات

1. جمال قاسم حسن وآخرون (2023)، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
2. عبد الله محمد شامية (2016)، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس.
عبد الله حامد الحاسي (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق، مطبوعات الأمم المتحدة، الأسكو.
3. مجلس التخطيط الوطني (2013)، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية، اعداد فريق المجلس، ليبيا: يونيو.
4. مصرف ليبيا المركزي (2014)، التقرير السنوي، الربع الرابع.
5. مصرف ليبيا المركزي (2024)، بيان الإيراد والانفاق عن سنة 2024.
6. مصرف ليبيا المركزي (2025)، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 65.
7. ياسر صالح (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق.

ز. المراجع الأجنبية

1. Fasano, Ugo (2003), Diversification in Oil-Dependent Economies, The Experience of the Gcc Countries, Unfccc Workshop, Tehran, 18-19 October, pp.12.
2. Mataz Aboshnaf ،(2021) Mohamed Abdulrahim،Ramadan Basher ،Libya's Female Unemployment Rate during the Covid-19 Pandemic, Compared with Previous Years ،THE International Journal of Business & Management ،Vol 9, Issue 6, pp. 74.